

مفضلاً باعتبار عهده على بقية أي مفضل على نفسه باعتبار عهده  
 والحق أن متعلق التفضيل عليه أي باعتبار الموصوف الثاني  
 كمن زيد في المثال في المثال كان الكبر مفضلاً عليه  
 في عهده مفضلاً صفة مصدر محذوف أي تفضيلاً مفضلاً أو حال  
 كون اسمه التفضيل مفضلاً ما رتب رجالاً أحسن مفضل  
 في عهده على أحسن باعتبار معنى التفضيل أو حال الكبر مفضل  
 مفعلاً أي من الكبر في عين زيد طرفي أحسن أيضاً باعتبار معنى التفضيل  
 على شيء أو حال فالسند التفضيل ذو اللذين يتعلق طرفاً من كل  
 بحدوث كالتشديد فوضوئيد في القار شدة في التوه والقصود  
 مدح الكمل في عين زيد ينفذ تفضيله في عين زيد عليه ونظيره  
 الحديث الذي ذكره الشاعر الرعي وهو قوله لعليدا الصافي  
 والسلام من أيا أرحب إلى الله تعالى في هذا الصوم منه في  
 ذي الحج لا تقي أحسن تفضيلاً محذوف أي وهذا لأنه في  
 مشققة بمعنى هو الاستثناء المكون أي يجعل في هذا  
 الصورة لكننا نحن حسن حيث يستلزم هذا التركيب  
 قولنا نحن من الكبر في عين كل رجل حسن في عين زيد أو  
 دون حسن في عين زيد وهو محذوف وجوه ما ولاه علم  
 المدح يستدعي ذلك لأن التفضيل بمنزلة القيد فالتي متوجهة  
 إليها أو ما في التفضيل على من يفعل شيئاً كمن يولد ويحس  
 حسن عادته كمن يولد وعمل المنع باعتبار ما يرجع إلى الأصل  
 الذي صوره تفضيل الشيء على نفسه لأنه على خلاف الأصل

وكيف

وكيف في أنه خلاف الأصل أنه لو لا اختلافاً واختياراً بين  
 الممتنع فإذا انتفى عن هذا التفضيل ولو جازى  
 يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض لصحة المعاني  
 بخلاف ما رأيت رجالاً أفضل أو من زيد حيث يجوز أن  
 جعله في التفضيل بعض أصل الفعل لأن التفضيل فيه  
 ليس على خلاف الأصل لعدم كونه تفضيلاً مفضلاً على نفسه  
 بعد أن رأيت رجالاً أفضل أو من زيد حيث يجوز أن  
 معنى الفعل بعض التفضيل في اشتراط تفضيل الشيء  
 على نفسه باعتبار أن يكون التفضيل على خلاف الأصل  
 فالرأي في اعتباره بعد الانتفاء والاشتراط كونه صفة سببية  
 ليستحق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر مع التمسك  
 حين لم يعملوا اسم التفضيل لوقوع أحسن على أنه حين  
 والكبر على أنه متبادر ولا يوجد يمكن سيقا إذا لاقه لفظاً  
 ككارة المتبادر لا سيما إذا كان للضمير في قوله عند زيد أحسن  
 ألا كان الكبر متبادراً في حين ضمناً فصولاً بيته وبين محموله  
 في صفة مع أن التبع من عمله باجتماع وهو العمل إذا المتبادر  
 اجتمع من الخبر كونه غيراً في خبره وعينه على أنه قبل  
 كما استحق القصور من عمل اسم التفضيل بغير التفضيل بالضرورة  
 كما يجوز العمل قبل من أبي بليعر بخلافه وهو يفسد عمله  
 هو من الفصل لأن امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل  
 والمنتفع الفصل باعتبار كونه عاملاً وهذا الوجه أعتد

Copy to Safa City